مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة نصف شهرية تصدر عن قسم الدراسات الدولية

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

أوباما واستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

كيف ينظر الشرق الأوسط إلى إيران بعد عام على الاتفاق النووي

تعزيز الإستخبارات البشرية الحل الأمثل لهزيمة الإرهاب

السنة الرابعة

العدد ((١٥٢))

الاثنين :١٥ / ٨ / ٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- إشراك المجتمع في جهود مكافحة الإرهاب | ٣

مقالات استراتيجية

- أوباما واستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط | ٤
- كيف ينظر الشرق الأوسط إلى إيران بعد عام على الاتفاق النووي | ٩
- تعزيز الإستخبارات البشرية الحل الأمثل لهزيمة الإرهاب | ١٢
- إمكانية الاستفادة من خبراء مكافحة عصابات الشوارع عند محاربة الجهاديين | ١٧

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي العيساوي

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٥٢]

إشراك المجتمع في جهود مكافحة الإرهاب

لا يمكن الحديث عن استراتيجية ناجحة لمحاربة الإرهاب ما لم تأخذ بنظر الاعتبار تفعيل دور المجتمع وزيادة حصانته أمام اختراق أو تفريخ حركات التطرف والإرهاب، فمحاربة الإرهاب لا تكون إلا من خلال منعه من الحصول على البيئة الاجتماعية الحاضنة له. في هذا العدد من إصدار (العراق في مراكز الأبحاث العالمية)، سيطلع القارئ الكريم على أربعة مقالات مهمة: المقال الأول (أوباما واستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط)، للكاتب (أنتوني كوردسمان)، ونشره (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) الأمريكي، وفيه ينتقد الكاتب استراتيجية واشنطن في محاربة "داعش"، ويرى أن هناك تهديدات أخرى في الشرق الأوسط بحاجة إلى الاهتمام بها، كالدور الروسي والإيراني في المنطقة، وهشاشة الأنظمة الحاكمة واستبداديتها وعدم مقدرتها على معالجة مشاكل شعوبها. إن واشنطن بحاجة إلى تأكيد حضورها كقوة عظمى من خلال اعتماد ما يسميها الكاتب الاستراتيجية الحقيقية المقنعة للتعامل مع كل الأخطار بدلا من التركيز على محاربة "داعش"، وهذه الاستراتيجية تقوم على تحقيق الاستقرار الإقليمي الواسع من خلال تطوير أنظمة الحكم، وتحقيق التنمية الاقتصادية من أجل إيجاد سلام دائم.

المقال الثاني (كيف ينظر الشرق الأوسط إلى إيران بعد عام على الاتفاق النووي)، للكاتب (جي ماثيو مكنس)، ونشره (معهد المشروع الأمريكي)، ويحدد كاتبه أربعة صراعات متورطة فيها إيران بعد عام على اتفاقها النووي وهي: الصراع مع "داعش" في العراق، والصراع مع المعارضة في سوريا، والصراع مع المملكة العربية السعودية، والصراع مع إسرائيل. وفي الوقت الذي يقدم وصفا مختصرا لطبيعة كل صراع، يختم مقاله بالاعتقاد بأن إيران بإمكانها الانتصار على جبهة واحدة أو أكثر، لكن طموحها بالانتصار في جميع الجبهات هو أمر مستحيل.

المقال الثالث (تعزيز الاستخبارات البشرية الحل الأمثل لهزيمة الإرهاب)، للكاتب (مات ماتيو)، ونشره (معهد المشروع الأمريكي)، والمقال هو تحليل واقعي لتطور عمل التنظيمات الإرهابية من القاعدة إلى "داعش"، وما يقتضيه هذا التطور من تطور مماثل في وسائل مجابهتها. ويركز الكاتب على ضرورة تطوير برنامج الاستخبارات البشرية القائم على المراقبة والإشراف والتحقيقات السرية، سواء في الفضاء الواقعي أم في الفضاء الافتراضي، على أن يتم توفير التمويل المالي اللازم لضمان استمرارية البرنامج. نعم إن هذا البرنامج خاص بالولايات المتحدة الأمريكية، لكن لا يوجد ما يمنع تعميمه على بقية دول العالم.

المقال الرابع (إمكانية الاستفادة من خبراء مكافحة عصابات الشوارع عند محاربة الجهاديين)، للكاتبين (جوزيف برود وتايلر جيانغ)، ونشره (معهد أبحاث السياسة الخارجية) الأمريكي، ويقترح كاتبا المقال بذكاء تفعيل دور المجتمع في محاربة الإرهاب، بالاستفادة من تجربة محاربة عصابات الشوارع في الولايات المتحدة، والتي اعتمدت على استراتيجية تستهدف زيادة الوعي المدني، والأداء الأمني، والواقع المعاشي من خلال: تطوير قطاع الأمن، وتطوير التعليم العام، وتحسين أداء مجتمع الأعمال، وتعزيز قدرات الشباب، وترسيخ العدالة.

العدد [١٥٢]

أوباما واستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

أنتوني كوردسمان
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
حزيران/يونيو ٢٠١٦

ترجمة: هبة عباس
عرض وتحليل: د. حسين أحمد السرحان

هناك صعوبات جمة في اتخاذ إجراءات في معظم دول الشرق الأوسط، ويترتب على جميع الخيارات مخاطر وسلبيات، فيجب أن تتسم الاستراتيجية الأمريكية بالدقة مع مراعاة حدود النفوذ الأمريكي وتقبل حقيقة أن الأمر قد يستغرق عدة سنوات من أجل تحقيق نتيجة فاعلة في العديد من الدول، ومن المستحيل مساعدة الدول الأخرى لحين تمكنهم من تطوير قادتهم وانماط الحكم التي ستمكّنهم من مساعدة أنفسهم.

في البداية يؤكد الكاتب أن هناك ٥١ دبلوماسياً أمريكياً لديهم وجهة نظر تشكك باستراتيجية الولايات المتحدة في سوريا، وعلى ما يبدو أن وزير الخارجية جون كيري يستمع لهم ويدعم معارضتهم في بعض الجوانب, وهذا يثبت أن البيت الأبيض لا يتفاعل بصورة جدية عبر شن حملاته العسكرية في قيادته للتحالف الدولي، والمشكلة هنا هي أن الولايات المتحدة تستمر في التركيز على جزء من المشكلة وتفتقر إلى استراتيجية شاملة وواضحة للتعامل مع "داعش" في سوريا والعراق، كما تحتاج إلى اتباع نهج أكثر مصداقية للسعي إلى استراتيجية إقليمية.

التهديدات الواسعة أو الشاملة

يرى الكاتب حاجة الولايات المتحدة إلى ما هو أكثر من القيام باتخاذ موقف بشأن القتال الدائر في سوريا، بدلا من التركيز الضيق على تنظيم "داعش" الذي يشكل تهديدا حقيقيا، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي يعد التهديد الرئيس للمملكة العربية السعودية، فضلا عن سوريا التي تمثل مأساة إنسانية، وكذلك العراق وليبيا واليمن.

يمكن أن تؤدي استراتيجية مكافحة "داعش" المركزية لمحاربة التطرف إلى القضاء عليه وإنشاء حركة أو تهديد جديد طالما تتجاهل الاستراتيجية المركزية الخاصة بسوريا الحقائق القاسية المتزايدة في العراق واليمن بشكل تام. ويؤكد الفشل في الكثير من دول الشرق الأوسط - فضلا على وسط وجنوب آسيا - بروز تهديدات متطرفة جديدة.

فمنذ حدوث ثورات "الربيع العربي" -كما يسميها- عام ٢٠١١، واجهت الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى تحديات أكبر بكثير من تحدي "داعش"

أو التهديد الشـامل الذي يشكله التطرف العنيف. كما واجهت حقيقة أكبر، وهي فشـل عـدد من حكومات المنطقة في جوانب رئيسـة من الحكم، وفشـلها في تحقيق التقدم الاقتصادي. وشـهدت الولايات المتحدة الاضطرابات التي تُظهر مواجهـة العديد من الدول توترات خطيـرة على المسـتوى الطائفي والعرقي والقبلي. وأخيرا, شـهدت الولايات المتحدة الصراع على مستقبل الإسلام الذي أصبح يمثل - بشكل متزايد - الصراع الذي يقسـم السنة والشيعة، ويفصل الدين عن وسائل تحقيق التقدم وفق الأنموذج العلماني.

تتجسـد هذه المخاطر في سـوريا، وكذلـك العراق واليمن. وفضـلا على ذلك، فإن تحقيق الاسـتقرار يتطلب إجراءات أخرى أكثر من التعامل مع التهديدات بصورة مباشـرة، وممارسـة القمع كما في الجزائر ومصـر، لان ذلك لا يجعلها قـادرة على التعامل مع أي مشكلة كامنة، وسوف تؤدي إلى حدوث انتفاضات وانفجارات جديدة في مرحلة ما في المستقبل، ويستثنى من ذلك ماحققته تونـس من نجاحات مؤكدة بعد عام ٢٠١١. فالاضطرابات والحرب الأهلية التي تشهدها سـوريا والعراق وليبيا واليمـن تؤثر الآن على أمن المغـرب والأردن ولبنان، وتفـرض تحديات جديدة فـي كل دولة عربية تقع إلـى الجنوب من الخليج في التعامل مع مشـاكلهم الداخلية والتهديدات المتطورة خارج حدودهم.

ثـم يعود الكاتب ليُظهر الموقف الامريكي من ايران، اذ يعد اتفاق الأسـلحة النوويـة ناجحا، لكن إيران ما تزال تشـكل تهديـداً حقيقياً كالذي يشـكله التطرف الإسـلامي العنيف، وهناك أملاً في أن تصبح حكومة إيران أكثـر اعتدالاً، وإن ما قاله أو فعله المرشد الأعلى يشير إلى احتمالية حدوث هذا الأمر في المستقبل القريب.

ويضيف انـه ومن خـلال الممارسـة العملية، فإن إرث إيران والحـرب العراقيـة - الإيرانية والعديد من المخاوف التي تخشـاها إيران والبحث عن النفوذ الإقليمـي ما تزال تقودها إلـى تعزيز ثلاث تهديدات كبيرة مستمرة إلى دول أخرى من المنطقة:

١- توسـع النفـوذ الإيراني في لبنان وسـوريا والعراق واليمن، وتزايد التوترات بشـأن البحرين والكويت والشـيعة في المملكة العربية السعودية والحج إلى مكة.

٢- التهديد المتزايد من الصواريخ الإيرانية وتطور القـدرات المسـتقبلية لتنفيذ ضربـات جوية بعيدة المـدى على المرافق العسـكرية المهمـة والبنى التحتية الهشة.

٣- تعزيـز القدرات الإيرانيـة لتهديد حركة الملاحة البحرية في الخليج ومضيق هرمز وخليج عُمان.

كما أصبح واضحا أن هذه التطورات أدت إلى تحديات أكثر خطورة من القـوى الخارجية، إذ تحولت تركيا من التركيـز على المشـاركة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسـط إلى المواجهة مع سـوريا وروسيا والأكراد، وكان تدخل روسـيا في سوريا أكبر بكثير مـن محاربة المتمردين العـرب و"داعش"، إذ بدأت الآن بنقل الأسلحة المتطورة إلى إيران، مثل صواريخ أرض جو أس٣٠٠، وإنشـاء قواعد عسكرية حقيقية في سـوريا. الصين من جهتها كانت متحفظة، لكنها

تسعى بشكل واضح إلى الحصول على موانئ قريبة من الخليج، وقد اشترت حصة كبيرة من ميناء جيبوتي.

لذلك، يجب أن تعالج الاستراتيجية الأمريكية جميع هذه التهديدات من خلال التزامات حقيقية ومقنعة. اذ تواجه الولايات المتحدة تساؤلات حقيقية بشأن رغبتها في البقاء كقوة عظمى في المنطقة، والمشاكل المتزايدة في التعامل مع القوى الخارجية والحلفاء الأوروبيين الرئيسيين مثل بريطانيا وفرنسا.

الحاجة إلى استراتيجية واسعة بدلاً من التعامل مع الأزمة الحالية في سوريا أو محاربة "داعش".

يرى الكاتب ان الرئيس أوباما محقّ عندما يقول بأنه "ليس هناك إجابة سهلة أو بسيطة للتعامل مع هذه التهديدات، وإن تأثير الولايات المتحدة محدود ولا يمكن للقوات المسلحة لوحدها خلق حكومات واقتصادات مستقرة، ولا يمكن أن تنجح الحلول والاستراتيجيات السطحية أو المبسطة، وخير مثال على ذلك هو التركيز الضيق على الانتقادات التي وُجّهت لسياستها من قبل ٥١ دبلوماسيا أمريكيا في وزارة الخارجية".

يرى الكاتب أن هناك أسبابا وجيهة لمحاولة تحقيق الاستقرار في سوريا وتلبية احتياجات شعبها؛ إذ تمثل سوريا مجموعة من التحديات أكثر تعقيداً من التي يعالجها خطاب الدبلوماسيين، فماذا يعني إنشاء منطقة "حظر الطيران" أو منطقة آمنة في سوريا؟ وماذا يعني قصف أهداف عسكرية تابعة لنظام الأسد؟ وماذا ستكون العواقب والواقع؟، هل سيؤدي هذا إلى تمكين المتمردين؟ وإذا كان كذلك، فأي متمردين؟ وإذا كان هذا نوعا من التسوية بين الأسد والمتمردين والأكراد، هل ستعمل به سوريا؟ وماذا ستفعل تركيا؟ وكيف سيؤثر هذا الحل الوسط على العراق وإيران وتركيا والدول العربية الأخرى؟.

ما الأمر الذي يلزم القيام به لتحقيق الاستقرار في سوريا؟ وكم عدد القوى الخارجية التي ستوافق على أي حل تدعمه الولايات المتحدة؟ وما هي قوات المتمردين التي يمكن الوثوق بها في القتال؟ وما عدد الفصائل المتمردة التي يمكن الوثوق بها لتمارس الحكم؟ وكيف ستتعامل الولايات المتحدة مع تأثير القتال على اللاجئين والمشردين داخلياً، والتحول إلى الإغاثة الطارئة لإعادة بناء الأمة؟ وكيف يمكن إعادة تشكيل سوريا بشكل من أشكال التوازن الموثوق به للسلطة بين العلويين والسنة أو العرب والأكراد؟ كيف يمكن إعادة بناء وإصلاح اقتصاد سوريا بما يلبّي احتياجات الشعب السوري؟ وكيف يمكن للولايات المتحدة القيام بهذا الأمر وبأي ثمن؟.

وكما إن سوريا بلد واحد، فإن "داعش" أيضا هي مجموعة واحدة من الإرهابيين. وتعد الانتصارات التي حققها العراق ضد "داعش" حقيقية ومهمة من الناحية التكتيكية، لكنها تسببت بطوفان جديد من السنة الفارين من القتال. وتشير التقارير إلى أن عدد العراقيين المهجرين داخلياً بلغ حوالي ٤ ملايين شخص، أي نصف عدد الأشخاص الذين فقدوا أعمالهم ومنازلهم في سوريا، لكن فشل الحكومة العراقية الذريع سيسبب توترا دائما بين السنة والشيعة. وهذا العدد الذي يذكره الكاتب يشمل الافراد الذي هُجروا بعد سيطرة داعش.

وتثير التطورات التي حدثت في محافظة الأنبار تساؤلات جدية حول ما سيحدث إذا تم دحر "داعش" في الموصل، فمقاتلو التنظيم لن يختفوا بل سينتقلون أو يختبؤون في أماكن غرب العراق وشرق سوريا. كما سيؤدي الفراغ السلطوي إلى أنواع جديدة من القتال بين العراقيين، وهذا الفراغ ربما يرتبط بقتال مشابه في سوريا. وكذلك هو الحال في سوريا، إذ من الممكن أن يؤدي دحر "داعش" إلى تمكين إيران من حيث النفوذ والدور الأمني والعسكري.

كما يؤكد الكاتب على أن التركيز على سوريا لا يتماشى مع حقيقة كون سوريا والعراق جزءًا من معركة واحدة رئيسة ضد "داعش" تنطوي على صراعات القوى في البلدين، وأكثر من ذلك. لايمكن لهذا التركيز التعامل مع التعقيد المماثل من عدم الاستقرار في دول أخرى مثل ليبيا واليمن، والحاجة إلى مساعدة الدول العربية الأخرى في الحفاظ على الحكم المعتدل، وتحدي إيران، والقمع في مصر، وجميع القضايا الأخرى التي تؤثر على الاستقرار الإقليمي.

تجاهل الحاجة إلى استراتيجيات معقدة وحدود قوة الولايات المتحدة و الموارد والتأثير

يرى الكاتب أن الرئيس أوباما ربما يكون محقا عندما أقر بعدم توفر خيارات جيدة وبسيطة، لكن هذا لا يعني أن الدبلوماسيين الذين بلغ عددهم ٥١ ليسوا على صواب عندما اتهموا النهج الأمريكي الحالي في سوريا بالفشل، أو أن استراتيجية الولايات المتحدة تخدم خلفاء "داعش".

نعم هناك صعوبات جمة في اتخاذ إجراءات في معظم دول الشرق الأوسط، ويترتب على جميع الخيارات مخاطر وسلبيات، إذ يجب أن تتسم الاستراتيجية الأمريكية بالدقة مع مراعاة حدود النفوذ الأمريكي وتقبل حقيقة أن الأمر قد يستغرق عدة سنوات من أجل تحقيق نتيجة فاعلة في العديد من الدول، ومن المستحيل مساعدة الدول الأخرى لحين تمكنهم من تطوير قادتهم وأنماط الحكم التي ستمكنهم من مساعدة أنفسهم.

يُظهر تاريخ العراق وسوريا منذ عام ٢٠١١ أن قدرة الولايات المتحدة على إعادة تشكيل دولهم ربما تكون محدودة وليس لها النفوذ لتتمكن من السيطرة على سلوك أي فصيل أو حكومة أو التأكيد على إمكانية بقائها في السلطة. ومن الواضح أن الولايات المتحدة قد تقدم المساعدات العسكرية إلى الحكومات والحركات غير القادرة على الحكم الفاعل أو خدمة شعوبها. كما قد تضطر إلى استخدام القوة لتحقيق الأمن، وبهذا ستكون قد تمكنت من معالجة جزء من المشكلة من خلال خلق دولة قابلة للحياة. وقد تضطر إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية على الرغم من إدراكها التام بأن هذه المساعدات لايمكنها تحقيق أمن دائم وحكم مقبول أو أي مستقبل حقيقي.

تحتاج الولايات المتحدة إلى امتلاك استراتيجية مشتركة للتعامل مع "داعش" في سوريا والعراق وأماكن أخرى. كما تحتاج إلى وضع أهداف واضحة لتشكيل الحكومة الجديدة في سوريا، وبناء الأمة، وربما تستعين بالأمم المتحدة والبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي التي تعطي أملا بالمستقبل، مما يظهر حاجتها إلى تشجيع تقديم مقترحات مماثلة

للهياكل الجديدة للحكم والتنمية السورية. كما تحتاج إلى إجراء تغييرات مماثلة في الحكم والتنمية في العراق وإيجاد السبل التي يمكن أن تساعدها فيها الهيئات الدولية، مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

على الولايات المتحدة دعم الجهود العراقية؛ وذلك لمساعدة الشعوب المتضررة من الحرب ضد "داعش"، وإيجاد سبل لاقتراح خيارت عملية لتقاسم السلطة، والانتباه إلى أن هزيمة "داعش" بشكل خاطئ ستعطي إيران المزيد من القوة والنفوذ، وتخلق المزيد من المشاكل في التعامل مع حلفاء الولايات المتحدة الآخرين.

وقبل كل شيء، تحتاج الولايات المتحدة إلى توضيح أنها ستنتهج استراتيجية تعتمد على الاستقرار الإقليمي واسع النطاق، وأن تثبت امتلاكها أهداف واضحة في المنطقة على المدى الطويل؛ وذلك لمساعدة حلفائها وإدخال قدر من التحسينات الدائمة على الحكم والتنمية. لذا فالتدريب والمساعدة ومحاربة "داعش" وصفقات بيع السلاح والدفاع الصاروخي والتفاوض على وقف إطلاق النار والسعي إلى إجراء الحوار الدبلوماسي، تعد أدوات مهمة لكنها ليست استراتيجية.

تحتاج الولايات المتحدة إلى معالجة سياساتها الأمنية للمنطقة بطرق تنسق عبرها الحاجة إلى التعامل مع جميع أشكال التطرف الإسلامي العنيف. كما تحتاج إلى إظهار التأكيد على ردع إيران بطرق تترك لها خيار واحد لا اكثر وهو إظهار نجاحها بالفعل نحو سياسات وعلاقات أفضل. وعليها أن تعطي حلفاءها الإقليميين سببا ملموسا للاعتقاد بأن وجودها في المنطقة هو من أجل البقاء.

ربما على بعض هذه الجهود الانتظار حتى تشكيل الحكومة القادمة، ولكن يمكن أن تضع إدارة أوباما الأساس الآن، إلا أنه لا يمكن للإدارة الحالية التعامل مع "داعش" بشكل تدريجي، والنصر التكتيكي من دون وضع أهداف واضحة - في حال فشلت "داعش" في السيطرة على المراكز السكانية - يتطلب أن يكون هناك منهج شامل للاستراتيجية الإقليمية التي تم تعريفها من خلال قوى وأعمال محددة وليست مجرد مفاهيم وخطابات.

ومن خلال اراء الكاتب نجد ان مايصبو آليه لايتضمن آليات واضحة لتحقيقه . ففي الوقت الذي يرى الكاتب أن الاستراتيجية الامنية الاقليمية للولايات المتحدة لابد ان تحدد من الدور الايراني في المنطقة، نجد وزير خارجية الولايات المتحدة يرى في ايران طرف مهم في مكافحة الارهاب وهذا ربما يُفهم على انه اعتراف بالدور الايراني في المنطقة لاسيما في العراق وسوريا هذا من جانب . ومن جانب آخر يُفهم على أن ذلك الدور هو حق ايراني في الدفاع عن امنها القومي.

كذلك لانعتقد بأمكانية الرئيس الأمريكي اوباما القيام بإجراءات حاسمة في المرحلة الحالية، وهي مرحلة انتخابات. صحيح أن المعركة في العراق وسوريا واحدة ضد الإرهاب والتطرف، لكن ذلك لا يعني أن ظروف نشأة الإرهاب في كلا البلدين متشابهة مع أن العدو واحد. وهذا يتطلب النظر إلى الأسباب في كلا البلدين مع عدم فصل الإجراءات الحاسمة في المعركة ضد الإرهاب. كذلك فإن البلدين يحتاجان إلى مزيد من العمل اتجاه تحسين منظومة الحكم وتعزيز قدرة الدولة على إنفاذ القانون وتحقيق التنمية الشاملة الكفيلة بإنهاء الأسباب التي تخلق التطرف والإرهاب.

رابط المقال: https://goo.gl/Kg5yyz

كيف ينظر الشرق الأوسط إلى إيران بعد عام على الاتفاق النووي

جي ماثيو مكنس: زميل مقيم في معهد المشروع الأمريكي مهتم في الشأن الإيراني وبالتحديد النوايا والثقافة الاستراتيجية والقوة العسكرية والأهداف. كما ويهتم أيضا بقضايا الأمن الإقليمي ووزارة الدفاع الأمريكية والخليج الفارسي (إيران والعراق وشبه الجزيرة العربية).

معهد المشروع الأمريكي

٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٦

ترجمة: هبة عباس

مراجعة: م. م. ميثاق مناحي العيساوي

بعد حوالي١٢ شهراً على الانتصار الدبلوماسي الذي حققته في مجال الاتفاق النووي، ما تزال إيران متورطة في أربع صراعات إقليمية مختلفة والخامس يلوح في الأفق. اثنان منهما "ساخنان" يقودهما فيلق الحرس الثوري الإيراني، أحدهما ضد مجموعة المعارضة الإسلامية في سوريا، والآخر ضد تنظيم "داعش" في العراق. والأخران هما حرب "باردة" متمثلة بالنزاع الإقليمي مع المملكة العربية السعودية، وجهودها ضد إسرائيل في جنوب لبنان ومرتفعات الجولان التي تشكلت بفعل الحرب الأهلية السورية وبفعل القلق من تهديد "داعش" لأفغانستان.

ما الذي يجب على إيران فعله في كل جبهة؟ الجواب هو: الأمور صعبة على المدى القصير، لكن هناك بصيص أمل على المدى الطويل.

في سوريا، يرى الكاتب أن إيران أنفقت الكثير لكن من دون أي منفعة، سوى تزايد عدد ضباط الحرس الثوري الذي تقوده، وتوجه قوات الفصائل السورية والإقليمية، وتزايد عدد القوات الخاصة التابعة للجيش النظامي الإيراني الذي قتل أغلبهم في المعارك على الجبهة جنوب حلب حول مدينة خان تومان، إذ قتل ١٦ جندياً من الحرس الثوري الإيراني في السادس من شهر أيار الماضي حيث بلغ عدد القتلى حوالي ٢٢ جندياً منذ ذلك الحين. كل تقدم يحققه الحرس الثوري الإيراني وشركاؤه يجلب الانتصار المؤقت لقوات الأسد في مواجهة قوات المعارضة.

ونظرا للانتكاسات التي تعرضت لها القوات الموالية للنظام، يرجح الكاتب أن تتطلع إيران وحلفاؤها إلى زيادة قواتها لمواجهة تنظيم القاعدة وجبهة النصرة التي تسيطر على شرق سوريا. في حين تتراجع سيطرة تنظيم "داعش" على هذه المناطق. ومن الممكن أن تعيد روسيا تدخلها العسكري بشكل مباشر. لكن حتى مع هذه المساعدة، ستضطر إيران

إلى الاستثمار المكلف أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على بقاء الأسد.

مكسب إيران الوحيد من تضحياتها في سوريا، هو جيش كبير من الشيعة والفصائل المحلية الممتدة من لبنان إلى العراق وجنوب آسيا، فضلاً عن تزايد القدرات القتالية العسكرية التي تشمل امتلاك طائرات مسيرة، والقدرات التقليدية لوحدات الحرس الثوري الإيراني غير التقليدية.

كما يرى الكاتب أن هذه القوة نشأت بفعل المحنة السورية، وبوجود حزب الله اللبناني البارز، سوف تصبح أداة قوية لترسيخ النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. وفي أعقاب الحرب المدمرة عام ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل، عملت جميع الأطراف على تجنب إعادة التصعيد في العقد الأخير. وعلى الرغم من الضغوط التي يتعرض لها حزب الله جراء مشاركته في القتال إلى جانب الرئيس السوري، لكنه سيخرج من هذا الصراع بقدرات وخبرات تمكنه من أن يصبح أقوى.

أما في العراق، تواصل فصائل الحشد الشعبي تقدمها ضد تنظيم "داعش"، لكن ليس بإمكانهم دحر الجماعة المتطرفة لوحدهم. ففي سوريا يعتمد الجيش الإيراني على القوة الجوية الروسية. أما في العراق، فإن الفصائل تعتمد على وحدات الجيش العراقي المدعومة من قبل القوة الجوية الأمريكية لقيادة الحملات ضد "داعش". الا ان الكاتب يرى ان هذه الحقيقة مزعجة ومحبطة لقيادات هذه الفصائل. فثقل إيران في المعركة الحالية لا يزيد فقط الخوف في صفوف العراقيين السنة على طول خطوط الجبهة في الفلوجة فحسب، بل يفاقم المنافسة بين الفصائل الشيعية الموالية لإيران من جهة، والفصائل الاخرى من جهة اخرى.

ما تزال طهران المعروفة بسياستها الخارجية تجهل ما تسببت به أنشطتها الإقليمية من تحفيز على رد الفعل الطائفي والعرقي العنيف. فإذا كان بإمكانها تجنب إثارة المزيد من التطرف في صفوف السنة والحرب الأهلية الشيعية الداخلية والانهيار المحتمل للبلاد، ستتمكن من مواصلة تشكيل قوات الأمن العراقية والهياكل السياسية بالشكل الذي ترغب به.

السؤال الموجه للقيادة الإيرانية هو: إلى أي مدى سيتصاعد التوتر مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى حتى في الوقت الذي تسعى فيه كل من طهران والرياض إلى التخفيف من تصعيد الصراع في اليمن. حينما سحبت البحرين جنسية رجل الدين الشيعي، هدد الحرس الثوري وغيره من القادة بإثارة العصيان المسلح بين الأغلبية الشيعية في البحرين، وإذا حدث هذا يمكن أن تتدخل السعودية في البحرين كما فعلت عام ٢٠١١ على الرغم من عدم معرفة ردة فعل إيران.

كذلك يرى الكاتب أن سلسلة من الاستفزازات حصلت في الأشهر الستة الماضية بين ايران والسعودية، ومنها إعدام الاخيرة لرجل الدين الشيعي الشيخ النمر، والقيود التجارية التي وضعت على النقل البحري الإيراني،

ومنع الإيرانيين من أداء مناسك الحج، والهجوم على السفارة السعودية في طهران، والكشف عن شحنات

الأسلحة الإيرانية المتجهة إلى البحرين والكويت، وتبادل الهجمات الالكترونية، والحرب بالوكالة في سوريا. وحتى الآن، لا يرغب أي من الطرفين في خوض حرب مفتوحة.

لا يمكن أن تتوقع إيران سلوك القيادة السعودية الجديدة. إذ يحاول نائب ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ترسيخ وتقوية موقعه لخلافة والده ويصبح ملكاً في المستقبل. وإن تغيير إيران وزير خارجيتها الذي يتصف بميوله المعادية للعرب بوزير آخر أكثر ودية، دليل على محاولة إيران جعل المواجهة مع الرياض تطبخ على نار هادئة.

أما في أفغانستان، فإن ظهور خلايا تنظيم "داعش" بالقرب من الحدود الشرقية لإيران العام الماضي جعل طهران في حالة ترقب. ومع محاربة طالبان لـ "داعش" في هذه المناطق، يبدو أن الحرس الثوري الإيراني سيقوم بإعادة علاقاته مع طالبان كوسيلة للتحوط. ويشير مقتل زعيم طالبان الملا اختر منصور بطائرة أمريكية مسيرة الشهر الماضي بعد عودته من إيران إلى مدى تدخل طهران في الوضع الأمني المتدهور في أفغانستان، والذي ربما يكون بدافع الخوف والتهديد لكن هذا ليس سببا لتدخلها في العراق وسوريا.

ربما قَلل الاتفاق النووي الإيراني من خطر وقوع هجوم أمريكي أو إسرائيلي على إيران. لكن الخامنئي يعلم جيداً بأن الأجهزة الأمنية والعسكرية للحرس الثوري الإيراني ستنتشر على حدود جديدة. كما يأمل المرشد الأعلى الإيراني بتحقيق إيران الاستقرار في سوريا، والمساعدة على دحر وتراجع "داعش" في العراق، واحتواء الصراع الداخلي بين الفصائل الشيعية، واستمرار الضغط على إسرائيل، ومنع تصاعد الحرب الباردة مع السعودية، واحتواء والحد من خطر المتطرفين في أفغانستان، وهذا من شأنه أن يحقق هدفه في جعل إيران تسيطر على المنطقة.

من المحتمل أن يكون تحقيق الانتصار على جبهة واحدة أو أكثر أمراً ممكنا على الرغم من صعوبته،

لكن ما تطمح إليه إيران هو تحقيق الانتصار على جميع الجبهات، وهذا أمر مستحيل.

رابط المقال: https://goo.gl/vBGMeJ

العدد [١٥٢]

تعزيز الإستخبارات البشرية الحل الأمثل لهزيمة الإرهاب

مات ماير: زميل زائر في معهد المشروع الأمريكي
معهد المشروع الأمريكي
تموز/ ٢٠١٦

ترجمة: هبة عباس
مراجعة وعرض: مركز الدراسات الاستراتيجية

أظهرت الهجمات الإرهابية الأخيرة التي تعرضت لها باريس وسان بيرناردينو وبروكسل وأورلاندو، الحاجة إلى تعزيز القدرات لكشف وإحباط مخططات الإرهابيين الرامية إلى تنفيذ هجمات. لكن مع انتشار تقنيات التشفير وغيرها من الإجراءات التي يقوم بها الإرهابيون، أصبح من الصعب إيجادهم عن طريق استخدام الطرق التقنية التقليدية، كالتنصت على المكالمات الهاتفية وإشارات الاستخبارات. لذلك، فإن مواجهة هذا التهديد يعني استثمار قدرات الاستخبارات البشرية ليس على المستوى الفيدرالي فقط بل على مستوى الدولة والحكومة المحلية.

وفي خطاب مهم له منذ ما يقارب عقد من الزمن، وصف المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأميركية الجنرال مايكل هايدن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة وأهمية الاستخبارات في الانتصار في الحرب على الإرهاب قائلا: "نحن في زمن من السهل أن يَقتل فيه عدوُّنا، لكن من الصعب إيجاده، وعلينا فهم سبب ازدياد التركيز في السنوات الخمس الأخيرة على الاستخبارات".

ففي المرحلة التي يشن فيها تنظيم "داعش" هجمات ضد الولايات المتحدة، أصبح من الصعب ملاحقة العدو والتصدي له أكثر من أي وقت مضى.

يؤكد الكاتب ان نجاحاتنا في المستقبل تعتمد على قدرتنا على التكيف. وإن الحفاظ على الوضع الراهن غير كاف لتحقيق نتائج أفضل، إذ يجب أن تتطور جهودنا للامن القومي مثلما تطور الإرهابيون منذ أحداث ١١ سبتمبر، وإن أحد الحلول هو زيادة استعمال الاستخبارت البشرية التي ستساعد وكالات إنفاذ القانون المحلية على التصدي لمن يسعى إلى إيذاء الأمريكيين.

التطور من القاعدة إلى "داعش"

في العقد الذي سبق أحداث ١١ سبتمبر، كانت جهود الاستخبارات تتركز على الدولة القومية وبدرجة أقل بكثير على تنظيم القاعدة. أما بعد هجوم سبتمبر، تم تركيز الاهتمام على تنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن.

وعلى الصعيد المحلي، بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي والوكالات المحلية الكبيرة لإنفاذ القانون بتوسيع

قدراتهم. وفي غضون بضع سنوات، تم تأسيس وزارة الأمن الداخلي، وتلقى المكتب عدة مليارات من الدولارات سنويا لتوزيعها على المؤسسات الدولية والمحلية لمنع الهجمات الإرهابية والاستعداد لها والرد عليها.

كما بدأ مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن الداخلي باتخاذ التدابير الوقائية وتوسيع فرق العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب وإنشاء مراكز انصهار "مراكز تقاسم المعلومات"، الهدف منها تبادل المعلومات الاستخبارية على نحو أفضل بين وكالات إنفاذ القانون على المستويات الدولية والمحلية الفيدرالية، وتنفيذ عمليات استخباراتية أكثر قوة داخل أكبر الوكالات المحلية وأكثرها تطوراً.

كذلك يشير الكاتب انه مثلما تغيرنا، تغير العدو أيضا؛ إذ أدت عملياتنا الخارجية إلى تقويض تنظيم القاعدة وقتل الكثير من قادته ومنهم ابن لادن. ومن جانبه ظهر تنظيم "داعش" وملأ الفراغ بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق. ويقدر الخبراء عدد أتباع "داعش" بين ٤٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف عنصر في أكثر من ٢٠ دولة. وقد استغلوا أزمة اللاجئين لزج الإرهابيين إلى الغرب من أجل تنفيذ هجمات إرهابية يوجهها "داعش"، كما لاحظنا في باريس وبروكسل.

ويذكر الكاتب ان جزء من صعوبة محاربة تنظيم "داعش" هو استعماله التكنولوجيا الحديثة، إذ يستعمل التنظيم برنامج تواصل اجتماعي متطور لتجنيد مسلمي الغرب وإشراكهم في هجمات "الذئاب المنفردة"، كما حدث في مدينة سان بيرناردينو. وقد أثبت البرنامج فاعليته؛ إذ اقتنع أكثر من ستة آلاف أوروبي ومئات الأمريكيين بالذهاب إلى الشرق الأوسط للتدريب والكفاح من أجل "داعش"، لكن استخدام تكنولوجيا التشفير في الهجمات التي يقودها التنظيم المتطرف تسببت في مشاكل شائكة تم تسليط الضوء عليها في النزاع القانوني الاخير بين مكتب التحقيقات الفيدرالي وشركة أبل.

يجب أن تتطور عمليات المخابرات المحلية لتتماشى مع التهديدات الحالية والمستقبلية

تحتوي الهواتف المحمولة على "ثروة من المعلومات القيمة اللازمة لإنفاذ القانون" لكن الكثير من هذه المعلومات تعرض للتشفير، وقد استعمل الإرهابيون تقنية التشفير في أنشطتهم، وتم الإعلان عن أول حالة تشفير في شهر حزيران ٢٠١١، وتشير تقارير أجهزة الاستخبارات إلى أن الاستخدام المتزايد لتقنية التشفير من قبل الإرهابيين يؤدي إلى تحجيم جهود الاستخبارات.

يمكن لوكالات إنفاذ القانون الحصول على البيانات الوصفية (كأرقام الهواتف وطول المكالمة وبيانات الموقع) حتى للاتصالات المشفرة، لكن مضمون هذه الاتصالات ما يزال خفياً.

لذلك على الكونغرس تعيين لجنة خاصة لتحليل هذه المشكلة وتقديم توصية مناسبة. فعلى سبيل المثال، ربما يقوم الكونغرس بإصدار تشريع يطالب شركات التكنولوجيا الأمريكية بتزويد وكالات إنفاذ القانون بطرق غير مباشرة لبرمجيات التشفير الخاصة بهم. وإذا حدث هذا، سوف يستعمل الإرهابيون تقنية التشفير المطورة من قبل الشركات الخارجية.

وبالنظر إلى تغلب الإرهابيين على هذه الطرق الغير مباشرة بسهولة، فإن أفضل رد تقوم به أمريكا هو حماية التشفير والبحث عن طرق أخرى لتمكين وكالات إنفاذ القانون لصد الهجمات الإرهابية.

لذلك يجب أن يزداد التركيز على هذه التهديدات؛ فكلما يزداد تراجع تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، سيزداد التهديد للغرب، وسيهاجم أوروبا وأمريكا لإثبات قدرته على البقاء وإعادة تأسيس شرعيته وتعزيز علامته التجارية.

الاستخبارات البشرية يمكنها أن تساعد عمليات إنفاذ القانون في إيقاف الهجمات الإرهابية

يمكننا التغلب على الاستعمال المتزايد لتقنية التشفير من قبل الإرهابيين وظهورهم المتزايد في مدننا من خلال زيادة قدرات الاستخبارات البشرية التي تعد أقدم شكل من أشكال جمع المعلومات الاستخبارية، وذلك من خلال جمع المعلومات من المصادر البشرية وفق وسائل سرية أو خفية. ولا تتضمن الاستخبارات البشرية استعمال ضباط وكالة المخابرات المركزية لتجنيد مصادر في الحكومات الأجنبية فقط، وإنما تتضمن استعمال ضباط الشرطة السريين لاختراق الشبكات الإجرامية.

وعلى الرغم من تشفير الاتصالات، يمكن أن تستعمل وكالات إنفاذ القانون الخبرات البشرية من أجل الوصول إلى خطط الإرهابيين وتنظيماتهم.

لذلك، يجب على الولايات المتحدة توسيع الاستخبارت البشرية بثلاث طرق: **المراقبة والإشراف والتحقيقات السرية**. وقد عرّفها مركز شرطة لوس أنجلوس كالآتي:

المراقبة: إجراء قصير الأمد أو تمهيدي لمراقبة الفعاليات أو الأعمال التي يقوم بها فرد أو تنظيم معين لغرض جمع المعلومات المتعلقة بالتحقيق.

الإشراف: المراقبة المستمرة لفترات طويلة لشخص أو لمجموعة مستهدفة بشكل سري بهدف جمع معلومات لغرض التحقيق.

التحقيقات السرية: يتطلب التحقيق المعتمد استعمال ضابط سري للحصول على المعلومات السرية بشأن الأفراد أو التنظيمات من خلال التطوير المستمر لعلاقات هذا الشخص مع هؤلاء الأفراد أو هذه التنظيمات.

وخلافا للمخاوف التي يثيرها المدافعون عن الحريات المدنية، لا تشمل أنشطة الاستخبارات البشرية استخدام عملاء سريين يحرضون الأفراد أو التنظيمات على المشاركة في أنشطة غير مشروعة. ففي عمليات من هذا القبيل، يخترق وكلاء الحكومة التنظيمات أو يجرون اتصالات مع الأفراد ويحرضوهم ويساعدوهم على القيام بأنشطة غير قانونية، لكن الهدف منها هو القبض على المشتبه بهم.

فمن الناحية العملية، لايمكن لعمليات إنفاذ القانون المحلية ذات الموارد المحدودة تمويل مصادر الاستخبارات البشرية في عمليات الابتزاز التي ترمي إلى إلقاء القبض على أشخاص يشتبه بارتكابهم في هجمات إرهابية. فبدلاً من ذلك، يجب أن تعمل مصادر الاستخبارات البشرية المحلية على ترسيخ نفسها في المجموعات الإرهابية المشتبه بها والمعروفة بالتطرف، وترك عمليات الابتزاز لمكتب التحقيقات الفيدرالي الذي يمتلك الخبرة والإطار القانوني اللازم لتجنب انتهاكات الحريات المدنية.

فمن خلال الاستعمال الحكيم للمراقبة والإشراف والتحقيقات السرية، يمكن لعمليات إنفاذ القانون المحلية التغلب على عقبات التكنولوجيا المشفرة. كما ستسمح تقنيات الاستخبارت البشرية لإنفاذ القانون بمعرفة نوايا الأفراد والجماعات، ومن ثم تحرير الموارد لاستعمالها في الحالات التي تستدعي التحقيق المكثف.

نحن بحاجة إلى توسيع فعاليات الاستخبارات البشرية في الفضاء الالكتروني. إذ يقوم تنظيم "داعش" والمجموعات الإرهابية الأخرى تدريجيا باستعمال العالم الافتراضي من أجل التطرف وتنفيذ العمليات. لذلك، يجب على عمليات إنفاذ القانون المحلية توسيع قدراتها في مراقبة العمليات الإرهابية في العالم الافتراضي، وتوضيف الأفراد الذين تسمح لهم لغتهم الأم وخلفيتهم بالتفاعل والاختلاط مع الإرهابيين المشتبه بهم. يجب أن تلائم هذه الأنشطة المنطقة التي تتم فيها مراقبة الأفراد؛ لكي لايتم كشفهم من قبل المجاميع الإرهابية.

يجب أن تموّل مُنَح حماية البلد الاستخبارات البشرية

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، ظهرت حاجة أمريكا إلى تطوير القدرات المحلية لمنع الهجمات الإرهابية والاستعداد لها والرد عليها. وقد أصبحت الحكومات الفيدرالية مصدراً أساسياً يسمح للدول باكتساب قدرات مكافحة الإرهاب.

في المستقبل، يجب أن يركز تمويل مكافحة الإرهاب الفيدرالي على الحماية. وبتراجع تمويل الأمن الداخلي من ٣.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ١,٦ مليار دولار عام ٢٠١٦، يجب أن تركز وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة على بناء قدرات الاستخبارات البشرية في الولايات التي نعتقد أن خطر وقوع هجوم إرهابي فيها عالٍ.

وفي عام ٢٠١٦، صنفت وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة ٢٩ منطقة مدنية ضمن المناطق القضائية "الأعلى خطورة" في برنامج حماية المناطق المدنية، كما موضح في الشكل رقم(١)

شكل رقم (١) المناطق القضائية الأكثر خطورة

Table 1. High-Risk Jurisdictions

Phoenix, AZ	Anaheim/Santa Ana, CA	Bay Area, CA
Los Angeles/Long Beach, CA	Riverside, CA	Sacramento, CA
San Diego, CA	Denver, CO	National Capital Region
Miami/Fort Lauderdale, FL	Tampa, FL	Atlanta, GA
Chicago, IL	Baltimore, MD	Boston, MA
Detroit, MI	Twin Cities, MN	St. Louis, MO
Las Vegas, NV	Jersey City/Newark, NJ	New York City, NY
Charlotte, NC	Cleveland, OH	Portland, OR
Philadelphia, PA	Pittsburgh, PA	Dallas/Fort Worth/Arlington, TX
Houston, TX	Seattle, WA	

يجب أن تعطي وزارة الأمن الداخلي جزءًا كبيرا من منح تمويل برنامج حماية المناطق المدنية مباشرة إلى وكالات إنفاذ القانون المحلية في جميع هذه المناطق. فمن أجل دعم وتمويل قدرات الاستخبارات البشرية الواسعة، يجب أن تمول هذه المنح عمليات التدريب وتكاليف الموظفين بما فيها العمل الإضافي في حال تطلب التحقيق، ويجب أن تفرض وزارة الأمن الداخلي تمويل برنامج الاستخبارات البشرية المصادق عليه لمدة ثلاث سنوات على الأقل لضمان استمرارية وتطوير الموظفين. وفي حال عدم استمرار الالتزام الفيدرالي لعدة سنوات، ستعارض وكالة إنفاذ القانون المحلية استثمار قدرات الاستخبارات البشرية الجديدة.

من المهم - على نحو متزايد - أن يتم تنفيذ أنشطة مكافحة الإرهاب المحلية وتشكيل السياسة من قبل عمليات إنفاذ القانون الاتحادية والمحلية، وهذا يؤكد مواصلة الولايات المتحدة العمل الحيوي لتغيير ثقافات إنفاذ القانون الاتحادية التي عارضت تاريخيا تقاسم المعلومات والاستخبارات مع سلطات إنفاذ القانون المحلية.

التهديد الجديد يتطلب التكيّف

بعد حوالي ١٥ عاما من العمل والنمو، حان وقت الاستفادة من فاعلية وتأثير جمع المعلومات الاستخبارية على الدول القوية ومجتمع إنفاذ القانون المحلي. يعد هؤلاء الرجال والنساء أفضل فرصة لأمريكا لإيقاف الإرهابيين قبل قيامهم بتنفيذ أي أعمال أكثر ضررا لبلدنا وطريقة عيشنا. فمع تحول التهديد من هجمات القاعدة الكبيرة إلى هجمات صغيرة موجهة ومستوحاة من "داعش"، وباستعمال الإرهابيين المتزايد للتكنولوجيا، يجب أن يكون مشروع الأمن القومي الأمريكي مستعداً ومتكيفاً.

والمكون الرئيس والمهم لهذا التكيف والاستعداد، هو زيادة قدرات الاستخبارات البشرية. وهذا التطور يمنحنا فرصة أفضل لاستباق وإحباط الهجمات الإرهابية. وإن اعتماد المعايير القوية، فضلا على المراقبة، سوف يؤكد حماية حرياتنا لحين تأمين حياتنا.

رابط المقال: https://goo.gl/iTZq7B

إمكانية الاستفادة من خبراء مكافحة عصابات الشوارع عند محاربة الجهاديين

الكاتبان: جوزيف برود، وتايلر جيانغ
معهد أبحاث السياسة الخارجية / واشنطن
حزيران/يونيو ٢٠١٦

ترجمة وعرض: م. م حسين باسم عبد الأمير

بعيدا عن العرب (حلفاء الولايات المتحدة التقليديين)، فقد بدأ قلق واشنطن يتزايد بسبب التهديدات الإرهابية، وهي تحاول مواجهة الجماعات الجهادية من تلقاء نفسها. ففضلا عن العمل العسكري، ظهرت جهود محلية عربية - بمثابة "القوة الناعمة" من النشاط الإعلامي - إلى المناهج المدرسية الجديدة تهدف إلى تقويض الآيديولوجيات المتطرفة واستباق تجنيد الإرهابيين. حيث يسعى البعض لغرس القراءة الإيجابية للإسلام في أمل تحصين اعتقاد المسلمين من دعوات الجهاديين. وبرزت دعوات أخرى للشباب من أجل الحفاظ على سلامة دولهم القومية عبر تجاوز الخلافات الطائفية. ومع ذلك، فعلى العديد من الدول العربية حتى الآن مواجهة التعاليم والمواعظ المتشددة داخل حدودها التي ما تزال تشكل التوجه السائد بشكل مخيف.

لابد من تطهير المدارس الدينية العربية والمساجد أيضا من التطرف. وفي الوقت نفسه، فقد اقترحت دراسة حديثة أجريت من قبل مؤسستين بحثيتين في الخليج تشير إلى أن تزايد جاذبية الجماعات الجهادية في إيجاد الأتباع استندت على وسائل أخرى إلى جانب العقيدة. فقد استندت الدراسة على مسح شامل لوسائل الإعلام الاجتماعية التابعة للجهاديين باللغة العربية، ووجدت أن الحجج التي تبرر عمليات القتل الجماعي تبدو قليلة في النصوص الإسلامية في كثير من الأحيان، وذلك خلافا للنداءات العاطفية البحتة الناتجة عن السخط الاجتماعي والاقتصادي.

فمن خلال ٤٥٢٥٤ تغريدة داخل المواقع الجهادية التي شملتها الدراسة، وجدت الدراسة خلو ما نسبته ٨٠ ٪ من التغريدات من وجود أي إشارة أو ما له صلة بالإسلام أو الدين عموما. فقط ٢٠ ٪ من التغريدات كانت قد تذرعت بالإسلام. كما وقد استعملت نصف التغريدات تقريبا لفظ "الكفار" وأطلقته على السكان بشكل عام كجزء من استراتيجية تهدف إلى عزل المجندين عن المجتمع من حولهم. وقد أشار فقط ما نسبته ١,٤ ٪ من بين جميع التغريدات إلى الشريعة الإسلامية. وكان معظم هذه الفتوى تُطلق من قبل القادة الجهاديين في الوقت الحاضر، الساعين إلى تكوين وإقامة سلطات شرعية إسلامية، بدلا من القرآن الفعلي

والسنة النبوية، أو حتى عمالقة الإسلام المعاصر مثل سيد قطب.

واكد كاتبا المقال ملاحظة احد الباحثين آدم كَارفنكل، عندما شارك وجهة نظره فيما تعنيه هذه النتائج:

"نحن لا نواجه طرازا ثقافيا يقتصر على فئة معينة، ولكننا نواجه مشكلة اجتماعية كاملة في الشرق الأوسط الكبير ... إذ إن السياق الاجتماعي الكبير والعميق يتغذى من العاطفة الجماعية بدلا من رؤى سيد قطب أو العبارات المسجلة لأسامة بن لادن، وهو ما يفسر السبب في أن جهود الولايات المتحدة في مكافحة الرسائل ليست سوى مضيعة للوقت والمال. لا بد لهذه الجهود في أن تبوء بالفشل؛ لأن تلك الرسائل تواجه جسدا من الشبكات الاجتماعية الباعثة لهذه الأفكار وتمنحها الحياة. وفكرة أن مجموعة من الناس في الطابق الخامس في وزارة الخارجية سوف يتمكنون في يوم ما من اكتشاف مجموعة كاملة من الكلمات توضع في نظام مثالي ويتم ترجمتها تماما إلى العربية والفارسية والأردية والباشتو وهلم جرا، وأن هذه الكلمات سوف تغير فجأة وجهة نظر مجموعة من المتعصبين بالكامل، ما هي إلا خيال عقلاني".

من دون إقصاء أهمية العقيدة، يحق لنا التساؤل عما إذا كان المتخصصون الأمريكيون في مجالات أخرى قد يمتلكون أفكارهم الخاصة حول العنف المنظم، والتي يمكن أن تعزز المحاولة للتصدي للجهادية في شكلها الحالي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن مبادرات مكافحة الإرهاب العربية المحلية يمكن أن تستفيد من خبراتهم.

على الأقل، فإن إحدى الكفاءات الأمريكية التي تم تطبيقها في الخارج وليس في منطقة الشرق الأوسط، اعتمدت على علم الاجتماع بدلا من التأويل في مواجهة المجموعات المسلحة، وذلك عبر ممارسة العمل المدني المنظم ضد عصابات الجريمة في المناطق الحضرية. حيث تقتل حرب العصابات المئات سنويا في لوس أنجليس وشيكاغو وبوسطن، وغيرها من المدن الكبرى، وقد وجد مجموعة من العلماء والأطراف الفاعلة المدنية معا أن تعزيز إنفاذ القانون يتم عبر مزيج من التوعية المجتمعية، والتعليم، وتدريب الشرطة الخاصة.

بناءً على هذه الخبرة، باتت حكومة الولايات المتحدة وغيرها تمول مشاريعا في الخارج، خاصة في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، حيث يعمل المتخصصون الأمريكيون بتناغم مع الشرطة المحلية والمجتمع المدني للتصدي لمشاكل العصابات المتواجدة. وعلى أفضل التقادير، فإن المشاريع تبدأ بتلاقي الآراء بين الأمريكيين وشركائهم المحليين: الأمريكان يزجون بأنفسهم في مشاكل فريدة في البيئة الخارجية ويستقون الدروس الصعبة من المحليين الذين يكافحون من أجل إصلاح واقعهم. أما المحليون، فيتعرفون على الأدوات الأكثر فاعلية التي طورها الأميركيون

مـــن أجل إضعاف العصابـــات. معا، يتمكنون من وضـــع مقاربات جديدة مصممـــة خصيصا للواقع المحلي، ويشـــرعون بتنفيذها على مدى أشـــهر، وأحيانا سنوات. يقاس نجاح مثل هذه المشاريع عبر نتائجها في الشـــارع، إلى جانـــب اختيار المحليين في الاستمرار في استخدام تلك المنهجية بأنفسهم، من دون التمويل أو المشاركة الأجنبية. بينما تقوم ســـمات الفشـــل على عدم رغبة المحليين في إنفاذ القانون لتغيير ســـلوكهم الفاســـد أو التعسفي. كما إن ميول الطـــرف الأمريكي في اعتماد نهج قطع الكعكة، قد لا يناسب الظروف المحلية.

كخطـــوة تمهيدية، فإن فكرة تجربـــة قياس الأهمية المحتملة لهذه الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب فـــي الأراضي العربيـــة طرأت كبـــادرة لمخاطبة المهتمين في علم مكافحة العصابات. ويشير الكاتبان إلى أنهما عملا مع **"هيث غرانت"** الأستاذ في كلية جون جاي للعدالة الجنائية، والذي عمل سابقا أيضا مع وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية، ووكالات أخرى لتطوير برامج في الخارج لمواجهة الجريمة والفســـاد. ويبين الكاتبان أنهما حاولا قياس التشابه المحتمل بين عصابات الشوارع والظاهرة الجهادية عبر إجراء مقارنة اجتماعيا واقتصاديا في المناطق الحضرية العربية.

س: ما هي دوافع التجنيد في العصابات الإجرامية؟

ج/ تميل الجماعات الضعيفة المعرضة للخطر في المناطق الحضرية لتكـــون الأكثر قابلية للهجوم. علـــى الرغم من تعدد الأســـباب المحتملة الدافعة للانضمـــام إلى العصابات والتجنيـــد فيها، فغالبا مـــا تبدأ بدافـــع الحاجة إلى الانتمـــاء و الحماية.

كما إن الشـــعور باليأس بالاقتران مع رد الفعـــل على مضايقات الشـــرطة تُضيف مناشدة لتكوين اســـتجابة منظمة. وكذلك الخرافات التي تُمجّـــد العصابات، وهي غالبا ما يتـــم تعبأتها وإنتاجها فـــي "أروقة خاصة" وليس من العصابات في البداية. أما الإكراه أو الإجبار، فتبقى اســـتراتيجية هامة جـــدا للتجنيد لدى بعض العصابات على المستوى الدولي.

س: هل تؤمن العصابات أو تتبنى آيديولوجية؟

ج/ توجد مؤسســـة مكافحة الآيديولوجية، حيث تقدم وســـائل للتمكين والرد على القمع من قبل الشرطة ضد النظام غير المنصف. في بعض الحالات، فإن التوترات القائمة على تفوق الســـود أو تفوق البيض يمكن أن تعد آيديولوجية العصابة. وكذلك في بعض الأحيـــان، كانت قد لعبت نظريـــات المؤامرة حول حملة الحكومة الأمريكية المتعمدة في قمع الأميركيين الأفارقة في الدفع أيضا إلـــى آيديولوجية العصابة. وأيضا شـــهدت السجون بشكل خاص بعض أحداث تجنيد أفراد العصابة من قبل أنصار الإسلام.

بالنسبة للبيئات العربية، فقد تم طعن النظرية القائلة بأن الفقر واليـــأس هما دافعـــا الجهادية، وذلك من خـــلال انخراط العديد مـــن المثقفين والنخب وأفراد الطبقـــة الوســـطى - خصوصا مـــن دول الخليج - في تلـــك المنظمات الإرهابية، علـــى الرغم من أن الكثير من المقاتلين ينحدرون في الوقت نفســـه من بين فقراء المناطق الحضريـــة، ابتداءً من المناطق العشوائية وبيوت الصفيح في الدار البيضاء/المغرب إلـــى الأحياء الفقيرة في بغداد/العراق. وعلاوة على ذلك، ففي هذه البيئات انتشرت وحشية الشرطة على

نطاق واسع في الواقع. وهناك حالات تجنيد داخل السجون لأفراد العصابات من قبل الإسلاميين.

س: حدِّثنا عن سيطرة عصابة على الفضاء العام، وهل هناك أي أساس للمقارنة بين منطقة تسيطر عليها عصابة مع دويلة الجهاديين الصغيرة؟

ج/ معظم ما نراه هو اتخاذ الأراضي الحضرية كسوق لنشاط العصابات، مع وجود حدود بين العصابات في احتكار تصريف المخدرات. هذه الحدود المادية يمكن أن تكون على شكل وجود "شعار" على الجدران أو وسائل الإعلام حتى الاجتماعية في بعض الحالات. ولكن في الأحياء الفقيرة في البرازيل على سبيل المثال، فإن العصابات في الواقع من الشرطة، ويديرون أجزاء من الأرض. في دول البحر الكاريبي مثل ترينيداد وتوباغو، هناك مناطق لا تتدخل فيها الشرطة الحقيقية إلّا إذا كانت هناك عملية خاصة، وهكذا فإن معظم السيطرة غير الرسمية على الأرض تتم من قبل أنشطة العصابات المحلية.

س: ما هي الأغراض التي من الممكن أن تتحقق جراء ركون العصابات إلى العنف؟ وهل بعض أعمال العنف هدفا وغاية في حد ذاتها، وإذا كان الأمر كذلك، ما هو تبريرهم لذلك؟

ج/ إن عنف العصابات يمكن أن يخدم العديد من الغايات المختلفة، اعتمادا على طبيعة العصابات والسياق الخاص الذي تعمل فيه. بعض العصابات تستعمل العنف أو الإكراه كوسيلة من وسائل التجنيد أو للسيطرة على المخدرات أو الأسواق الإجرامية داخل مناطق نفوذها. كذلك، في معظم الأحيان يكون عنف العصابات ناتجاً عن الصراعات بين الجماعات أو كحاجة فاعلة لإجراء وإتمام أنشطتها الإجرامية. كما ويمكن أن يكون العنف هدفا في حد ذاته في مثل هذه الحالات، حيث يسعى أفراد العصابة الإجرامية لإثبات ولائهم من خلال القيام بأعمال العنف، من أجل رفع مكانتهم داخل العصابة. فالعنف داخل العصابة يمكن استعماله كوسيلة من وسائل السيطرة على أعضائها.

س: لقد أشرت إلى استعمال وسائل الإعلام الاجتماعية وضع "شعار" يوضح الحدود المادية لمنطقة نفوذ العصابات. ما هي الأدوار الأخرى التي تلعبها وسائل الإعلام الاجتماعية في نشاط العصابات؟

ج/ إن استعمال الوسائل الاجتماعية يكون في كثير من الأحيان كتعبير عن التبجح أكثر من كونه آلية للتجنيد. في بعض الأحيان، فإن العبارات التي تطلقها العصابات فيما بينها في وسائل الإعلام الاجتماعية تتصاعد إلى قتال في الشوارع. ويمكن أيضا استعمال وسائل الإعلام الاجتماعية من قبل العصابات كوسيلة لتحديد أين يتسكع الشباب، واستهدافهم وفقا لذلك. إلى حد ما، تم استعمال وسائل الإعلام الاجتماعية كأداة لبيع المخدرات والأسلحة. كما إن وضع شعارات العصابة في منطقة نفوذها، يمكن توظيفه لإجبار الأفراد، فضلا عن التواصل مع الآخرين داخل وخارج العصابة حول أنشطة العصابة بشكل محدد. من المعروف أن العصابات في المكسيك كانت تستهدف وتضايق المواطنين من المدونين والصحفيين أيضا. الوكالة الأمريكية للتنمية تقوم حاليا بعمل مبتكر مع مؤسسة

سيك ديف "SecDev" لاستكشاف طرق الاتصال والشبكات بين أفراد العصابة.

باختصار، هناك تداخل مفيد بين هذين الشكلين من الأنشطة الإجرامية المنظمة. وفيما يتعلق بالجماعات الجهادية - ولا سيما تلك التي تطمح إلى إقامة جيوب الحكم الذاتي - فإن بعضها يستعمل تكتيكات العصابات التقليدية لإنشاء الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. وفيما يتعلق بالعصابات المتحضرة، فإن العنف ليس محض امتداد لمنطق النشاط الإجرامي، ولكن قد يكون بمثابة الهدف النهائي المتجذر في هوية أو ثقافة العصابة، أو شكل من أشكال الآيديولوجية. وبدرجات متفاوتة، فإن كلا الشكلين للتنظيمات الإجرامية يجذبان المجندين من بين الساخطين اجتماعيا. كما ويتم استعمال وسائل الإعلام الاجتماعية كوسيلة للتعبير عن التبجح، وتحديد سلطة العصابة، ومضايقة الخصوم، والانخراط في المعاملات المادية. إن مجالات التداخل هذه تعطي إشارة إلى أن الدراسة المهنية للعصابات وسبل مواجهتها تقدم رؤى في مكافحة الحركات الجهادية.

وهناك مجموعة أخرى من الأسئلة تتعلق بحجم فرصة نجاح المتخصصين الأمريكيين في التصدي للعصابات عند ترحيل خبراتهم إلى البيئات الخارجية.

أعطنا مثالا على محاولة أميركية في تطبيق منهجيات مكافحة العصابات الخاصة بها في الخارج

بشكل ممنهج، لقد بُذلت جهود لتطبيق "عملية وقف إطلاق النار" في جميع أنحاء العالم، وهي في الغالب استراتيجية الشرطة القائمة على أساس تحديد وتحليل جرائم محددة "النقاط الساخنة" من أجل تطوير الاستجابة الفاعلة. المشكلة أنه في كثير من الأحيان يتم استعمال هذا النهج دون الانتباه إلى الفاعلين خارج الحدود والعصابات أنفسهم. وبغية إحداث فرق حقيقي، فمن الضروري أن نفهم الاقتصاد غير القانوني الذي خلقته العصابات، وكيف يعتمد كثير من الناس على هذا النظام، وكذلك ما هي الفرص الأخرى التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وفي سياق مماثل، فمن حقول الأفيون في وادي البقاع إلى طرق التهريب في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، واجهت قوات الأمن العربية والغربية تحديا يقوم على الجمع بين المنع من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى لتعويض فقدان السكان المحليين للإيرادات التي يدرها النشاط الإجرامي.

س: كيف يتم تعزيز فرص النجاح عند بذل المزيد من الجهود، وما هو النهج الذي ترجحه في عملك الخاص في الخارج؟

ج: لقد وفّر أنموذج "الأعشاب والبذور" في الولايات المتحدة مثالا على منع الجريمة المجتمعية. حيث يتم طرد العصابات باستخدام منهج "الأعشاب والبذور"، ويوفر فرصا لمساعدة السكان. يجب أن تقترن التنمية الاقتصادية بمساعٍ لتثقيف الشباب والشرطة معا لتبني السلوك القانوني. وفي الوقت نفسه، فأنا أرجح وجود خمسة "ألواح" رئيسة في أي مبادرة مُفترضة النجاح وهي: **إصلاح كل من قطاع الأمن، والتعليم العام، ومجتمع الأعمال، وتطوير العمل وتعزيز قدرات الشباب، وترسيخ**

العدالــة؛ بوصفها العوامــل الوقائية للأخطار في أي منطقة.

س: من هــي الــدول التي تــم ترحيل هذه الخبرات إليها؟

ج/ لقــد عملت في الســلفادور، وبيــرو، والمملكة المتحدة، وإسرائيل، وملاوي، وكوستاريكا، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجورجيا، وغيانا، وكولومبيا، والمكسيك، وبنغلاديش.

س: مــن الذي يمول هــذه المبــادرات وكيف يتم تنظيمها وتفعيلها؟

ج/ من تجربتي، وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية هما الممول الأمريكي الرئيس للعمل الدولي. داخل الولايات المتحدة، فإن المعهد الوطني للعدالة يمول ابتكارات هامة في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة المجتمعية. وكذلك يتم توفير التمويل أيضا من قبل الهيئات الدولية، مثل مؤسســة عموم أمريكا للتنميــة، والبنك الدولي، وبدائــل التنمية المدرجة. وعــادة ما يتم العمل في هذه البرامج من قبل العمال المحليين بالدرجة الأساس، وإن هذه البرامج سوف تجلب خبراء من الخارج للدخول في شــراكة معهم في وضع الخطط.

س: مــا هــي الإشــارات الحمــراء التــي تنذر بمشــاكل فــي تنفيــذ الاســتراتيجية الخاصــة ببرنامجــك فــي بيئــة غيــر ديمقراطيــة؟

ج/ المبالغــة الحكومية داخل جوانب البرنامج التي لا ينبغي لها أن تشــارك فيها هي إشــارة كبيرة. وانتهــاكات حقوق الإنســان وقضايــا داخل قوة الشــرطة التابعة لها هي أيضا مدعاة للقلق. ولكن الإشــارة الإيجابية، هي وجود إرادة لدى الحكومة للاعتراف بالدور الذي يمكن أن يقوم به المواطنون في تشكيل مستقبلهم.

بدأت هذه المناقشــة بالإشارة إلى عدم رغبة بعض الدول العربية في مواجهة خيوط المتطرفين السائدة التــي تمارس التلقين الآيديولوجــي داخل حدودها. ولكن إذا كانت إحدى وجهات النظر ترى **أن جذور الجهادية الراهنــة ذات دوافع اقتصادية-اجتماعية أكثر منها عقائدية، فعندها على ما يبدو أن التحدي الأكبــر ما يــزال لم يتــم مواجهته، وهــو التعتيم المســتمر من الدولة**. وفي هذا الصدد، فإن استعداد الدولة لفضح عملياتها الأمنية للتدقيق الخارجي في حد ذاته قــد يكون لبيان مــا إذا كانت الإصلاحات اللازمة ممكنة ام لا؟.

وهكذا، فإنه من المشجع أن تكون العديد من الحكومات العربية أكثــر انفتاحا على مناقشــة صريحة حول قطاعاتهم الأمنية، والعلاقة المشــحونة بين الشرطة والشــعب الذيــن يقومون بحراســته. وتبين تجربة المؤلــف أنه عمل مع وحدة من الشــرطة المغربية كباحث لمدة تقترب من عــام ونصف، وكذلك عقد ورشة عمل في القطاع الأمني الإماراتي لاستكشاف تدريبهم على ســلامة الطــلاب، وزيارته للمدربين والمتدربيــن في الأكاديميــات الأمنية الســعودية والأردنية. وتشير هذه التجارب إلى أن بعض البلدان في المنطقة قد اقتربت من نقطة عقد شراكات دولية جديدة، تقوم على إشراك متخصصين غير حكوميين من الولايات المتحدة، والتي تهدف إلى وضع مناهج ممكنة أكثر شمولية لوقف العنف المنظم.

رابط المقال: http://goo.gl/h8uxVY

رؤية ورسالة وأهداف مركز الدراسات الاستراتيجية

الرؤية

التميّز والريادة الإقليمية والدولية في البحث والتحليل الاستراتيجي.

الرسالة

الإسهام الفاعل في عملية صنع القرار في العراق عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، وتعزيز قدرات التحليل الاستراتيجي وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

الأهداف

- تطوير الوعي الاستراتيجي لدى العاملين في حلقات القيادة العليا في الدولة؛ لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرار.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- إعداد كوادر علمية عالية المهارة في البحث والتحليل الاستراتيجي.
- بناء جسور التعاون وتبادل المعلومات مع مراكز اتخاذ القرار الحكومي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية داخل العراق وخارجه.
- إيجاد بيئة أكاديمية عالية الجودة يلتقي فيها خبراء التحليل الاستراتيجي من داخل العراق وخارجه؛ لتطوير مناهج البحث الاستراتيجي وتبادل الخبرات في مختلف القضايا وبما يعزز مسار الأمن والسلم الدوليين.
- إعداد دراسات وبحوث متميزة تسهم في تعزيز مسيرة البحث العلمي الأكاديمي في جامعة كربلاء وبما يحقق لها مرتبة متقدمة في معيار الجودة العالمية.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء